UNODC
United Nations Office on Drugs and Crime

تدريب إقليمي للخبراء الحكوميين في البلدان العربية بشأن آلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

الرباط، المغرب

27-29 أيلول/سبتمبر 2010

مسودة البرنامج

قائمة المحتويات

I. الخلفية 2
II. الموضوع 6
III. الأهداف 6
IV. المشاركون والمدرّبون 7
V. المنهجية والوثائق 7
VI. جدول الأعمال 8

I. الخلفية

1. تُعد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، منذ دخولها حيز النفاذ في 14 كانون الأول/ديسمبر 2005، إحدى أهم نقاط التلاقي في الجهود العالمية لمكافحة الفساد. فمن خلال توفير إطار دولي متفق عليه يتضمن معايير الوقاية من الفساد ومكافحته، ساعدت الاتفاقية على إيجاد لغة مشتركة للجهات المعنية بمكافحة الفساد في جميع أنحاء العالم، كما وفّرت أرضية صلبة للتعاون الإقليمي والدولي في هذا المجال. بالفعل، لعب ظهور اتفاقية الأمم المتحدة دوراً حاسماً في تنشيط جهود مكافحة الفساد في المنطقة العربية بعد أن كان يعدّ موضوع الفساد من المحرَمات المحظور التطرق إليها في النقاشات العامة في المنطقة العربية. في سنة 2008، أنشأت البلدان العربية الشبكة العربية لمكافحة الفساد والنزاهة (ACINET)، والتي تحولت بسرعة إلى آلية إقليمية فريدة لتنمية القدرات وتبادل الخبرات ومناقشة السياسات في هذا المجال[1]. حتى هذا التاريخ، هناك 16 بلد عربي التزم بتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة مكافحة الفساد[2]، وقد نفّذ العديد منها خطوات ملموسة في هذا المجال.

[1] للمزيد من المعلومات حول الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد في الدول العربية الرجاء الاتصال عبر البريد الالكتروني: info@arabacinet.org أو زيارة الموقع: http://www.pogar.org/arabic/resources/ac/index.aspx.

[2] الدول العربية الأعضاء في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد هي: الجزائر، والبحرين، وجيبوتي، ومصر، والعراق، والأردن، والكويت، ولبنان، وليبيا، وموريتانيا، المغرب، قطر، تونس، الإمارات العربية المتحدة واليمن. القمر، والسعودية، والسودان، وسوريا، وقعت على الاتفاقية ولكنها لم تصبح بعد من الدول الأطراف (http://www.unodc.org/unodc/en/treaties/CAC/signatories.html). الأرض الفلسطينية المحتلة التزمت بتنفيذ الاتفاقية من خلال بيان موجه الى الأمين العام للأمم المتحدة سنة 2005 (http://www.aman-palestine.org/uncac/palestine.htm).

2. تم اعتماد آلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد من قبل مؤتمر الدول الأطراف في دورته الثالثة المعقودة في الدوحة (قطر) في 13 تشرين الثاني/نوفمبر 2009[3]. نتيجة ذلك، فإن بلدان العالم ستجد نفسها أمام موجبات محدّدة تتطلب منها التعمّق في بحث مدى تقدم جهودها في تنفيذ الإتفاقية واتخاذ خطوات أكثر وضوحاً في مجال مكافحة الفساد. وبحسب تعبير الأمين العام لمنظّمة الأمم المتحدة: "من الآن فصاعداً، سوف يُحكم على الدول بما تتخذه من إجراءات لمكافحة الفساد، وليس بمجرد الوعود التي تقطعها على نفسها."[4] آلية الاستعراض هي عملية حكومية دولية تهدف إلى مساعدة الدول الأطراف على تنفيذ الاتفاقية. ومن المتوقع أن تسهم الآلية في تشجيع وتيسير تقديم المساعدة الفنية من خلال مساعدة الدول الأطراف على تحديد احتياجاتها بصورة مدعّمة بالوقائع والأدلة. كما يتوقّع منها أن تقوم بتزويد مؤتمر الدول الاطراف بالمعلومات عن نجاحات أعضائه في تنفيذ الاتفاقية وعن الممارسات الجيدة والتحديات ذات الصلة من أجل تشجيع تبادل المعرفة بشكل أكثر استدامة بين الدول الأطراف. تتألف كل مرحلة استعراضية من دورتين استعراضيتين، مدة كل منهما خمس سنوات. يتم استعراض الفصلين الثالث (التجريم وإنفاذ القانون) والرابع (التعاون الدولي) أثناء الدورة الأول، والفصلين الثاني (التدابير الوقائية) والخامس (استرداد الموجودات) أثناء الدورة الثانية. تتألف كل دورة من أربع جولات مدة كل جولة منها سنة كاملة يتم خلالها استعراض ربع عدد الدول الأطراف التي يتم اختيارها بالقرعة في بداية كل دورة استعراض. تبدأ عملية الاستعراض بقيام الدولة المعنية بتحضير تقرير التقييم الذاتي باستخدام قائمة التقييم الذاتي المرجعية الشاملة[5]. بعد ذلك تقوم دولتان أخريتان، يتم اختيارهما بالقرعة أيضاً، بتحليل هذا التقرير، ويمكن لهما ان تستكملا التحليل من خلال الحوار مع الدولة التي يجري استعراضها أو أيّ وسائل مباشرة أخرى يجري الإتفاق عليها مثل القيام بزيارات قطرية أو عقد اجتماعات مشتركة. ينتج عن هذه العملية تقرير استعراض قُطري يستند في صياغته إلى مخطط نموذجي، تمّ وضعه بهدف تحقيق التناسق بين مختلف التقارير. يُرفع هذا التقرير إلى مؤتمر الدول الأطراف ويتم نشر خلاصة وافية عنه.

---

[3] للاطلاع http://www.unodc.org/documents/treaties/UNCAC/COSP/session3/V0988538a.pdf.

[4] رسالة الأمين العام لمنظّمة الأمم المتحدة بمناسبة "اليوم الدولي لمكافحة الفساد" الواقع في 9 كانون الأول/ديسمبر 2009، (http://www.un.org/ar/events/anticorruptionday/sgmessages.shtml).

[5] القائمة المرجعية للتقييم الذاتي اتفاقية مكافحة الفساد هو تطبيق قائم على الحاسوب سهل الاستخدام وضعه مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، بالتشاور مع الدول الأطراف، لجمع المعلومات عن حالة الامتثال للاتفاقية في بلد معين. تزود القائمة المرجعية مؤتمر الدول الأطراف بمعلومات مفصلة عن نسب الامتثال والاحتياجات من المساعدة التقنية مستفيدة من الوظائف الإحصائية. وقد اقتصرت النسخة الأولى من القائمة المرجعية، والتي وضعت في سنة 2007، على الأحكام الإلزامية للاتفاقية. وتم تحسينها في وقت لاحق في سنة 2009 وتوسعت لتشمل جميع مواد الاتفاقية، مع الأخذ في الاعتبار آراء الخبراء وممثلين عن أكثر من 37 بلداً، بما في ذلك أعضاء فريق الخبراء الحكوميين العرب للتقييم الذاتي. لمزيد من المعلومات وتنزيل القائمة المرجعية، يرجى زيارة http://www.unodc.org/unodc/en/treaties/CAC/self-assessment.html.

3. قبل إنشاء آلية الاستعراض، كانت الدول الأطراف تقدم تقريراً عن تنفيذ الاتفاقية مستخدمة قائمة التقييم الذاتي المحدودة التي كانت تتناول بعضاً من أحكام الاتفاقية. بالإضافة إلى ذلك، قام عدد من البلدان بالمشاركة في أنواع مختلفة من التقييمات الخاصة بالإتفاقية، والتي عرفت باسم دراسات "تحليل الفجوات في تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد".[6] وقد قامت وكالة التعاون الفني الألمانية (GTZ)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC)، ووكالة التنمية الدولية الأمريكية (USAID)، والبنك الدولي وغيرها من الهيئات بالتعاون مع حكومات وهيئات غير حكومية مختلفة لدعم مثل هذه النشاطات. كما أقدم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC) على دعم لبرنامج الاستعراض التجريبي بين سنتي 2007 و2009 الذي شارك فيه 29 بلداً، وسعى إلى مساعدة مؤتمر الدول الأطراف على التوصل إلى قرار ملائم بالنسبة لآلية استعراض تنفيذ الاتفاقية.[7] وبرغم المقاربات المختلفة التي استخدمت في إجراء التقييمات المتعلقة باتفاقية مكافحة الفساد، فإنها تشترك جميعاً في هدفها الرئيسي الا وهو إجراء تحليل لمدى امتثال النظم الوطنية لمكافحة الفساد بمتطلبات الاتفاقية، بما في ذلك السياسات والقوانين والأنظمة والمؤسسات والبرامج القائمة، سواء كان ذلك على مستوى النصوص أو التطبيق، وذلك بهدف التوصل إلى استنتاجات بشأن فجوات الإمتثال الموجودة وتحديد احتياجات المساعدة التقنية ذات الصلة. في هذا الصدد، إن آلية الاستعراض التي أنشئت مؤخراً ليست مختلفة من هذه الناحية باستثناء أنها، وبحكم قرار مؤتمر الدول الأطراف رقم 1/3، قد أصبحت الآلية الرسمية والإطار المتفق عليه دولياً لمتطلبات الحد الأدنى الخاصة بالتقييمات المتعلقة بتنفيذ الاتفاقية. من هنا، تقوم آلية الإستعراض بتحديد الخطوات الإلزامية التي يجب أن تقوم بها الدول الأطراف في مجال التقييم، ولكنها تفتح الباب أيضاً أمام البلدان الراغبة في أن تشارك في تقييمات أكثر تفصيلاً وتشاركية، إذا ما أرادت أن تعظّم من فائدة هذه التقييمات وإمكانية الركون إليها.

4. إن تجارب البلدان العربية في مجال تقييمات مكافحة الفساد تشهد تطوّراً مستمراً، ولكنها ما تزال تعتبر محدودة. فقد قامت الجزائر ومصر والعراق والأردن وتونس والمغرب واليمن برفع تقارير التقييم الذاتي بشكل رسمي

---

[6] ينطوي تحليل الفجوات في تنفيذ اتفاقية مكافحة الفساد، والذي بادرت إليه وكالة التعاون الفني الألماني (GTZ) بدعم من معهد بازل بشأن الحكم (سويسرا) ومعهد دراسات الحكم (بنغلاديش) على عملية من ثلاث خطوات. أولاً، المقارنة المنهجية بين التشريعات والممارسات الوطنية من جهة وبين أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد من جهة أخرى وذلك من خلال عملية تشاورية وطنية واسعة النطاق. ثانيا، التحقيق في مدى توفير الإطارين القانوني والمؤسسي المعمول بهما للمستلزمات الضرورية لتنفيذ الإتفاقية. وثالثا، تحديد أولويات الإصلاح والاحتياجات من المساعدة التقنية من قبل البلد الذي يقوم بتحليل الفجوات. وتناول التقرير النهائي نتائج هذه العملية بأسلوب سردي ومن خلال القوائم، كما تضمن توصيات تهدف الى تحقيق هذا للامتثال الكامل لأحكام الاتفاقية.

[7] لمزيد من المعلومات http://www.unodc.org/documents/treaties/UNCAC/COSP/session3/V0987359e.pdf.

إلى مؤتمر الدول الأطراف مستخدمة النسخة القديمة من القائمة المرجعية،[8] فيما قام عدد من البلدان بتعميق المشاركة في عمليات التقييم، حيث شارك الأردن في البرنامج التجريبي لاستعراض الإتفاقية واستفاد من النتائج التي توصل إليها من أجل طلب المساعدة التقنية وتنفيذ عدد من التدابير المتعلقة بمكافحة الفساد، كما دعم العراق عملية تقييم ذاتي شامل ومعمَق في سياق عملها من أجل صياغة الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد. أما المغرب واليمن فهما بصدد تطوير دراسات لتحليل الفجوات في تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، في حين أن الكويت أنهت مثل هذه الدراسة دون نشر نتائجها حتى تاريخه. ويلاحظ في هذا الإطار أن إشراك الجهات غير الحكومية في تقييمات الفساد ما زال محدوداً مما حدا بعدد من هذه الجهات إلى إطلاق مبادرات غير حكومية مستقلة لإعداد تقارير تقييم لمدى تنفيذ اتفاقية مكافحة الفساد، وذلك في مصر ولبنان والمغرب والأرض الفلسطينية المحتلة.

5. إن اهتمام البلدان العربية في المشاركة في عمليات تقييم تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة قد تعزز بصورة رئيسة من خلال نشاطات فريق الخبراء الحكوميين العرب المعني بالتقييم الذاتي الخاص باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (AGEG)، والذي أنشئ في كانون الاول/ديسمبر 2007 بدعم من برنامج إدارة الحكم في الدول العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP-POGAR) وبالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. يهدف عمل هذا الفريق إلى تنمية قدرات الحكومات العربية في مجال التقييمات لدعم المقاربات الإصلاحية التي تستند إلى الأدلة من ناحية، وتعزيز القدرة على تقديم التقارير اللازمة إلى مؤتمر الدول الأطراف من ناحية أخرى. في الواقع، قدّم الفريق مساهمات إيجابية للغاية في هذا المجال من خلال تركيزه على تعميم استخدام القائمة المرجعية للتقييم الذاتي وتنمية القدرات ذات الصلة لخبراء حكوميين من أكثر من 14 بلداً عربياً.[9] في آذار/مارس 2010، تم إنشاء مجموعة مماثلة للممارسين غير الحكوميين، تحت اسم فريق الخبراء غير الحكوميين العرب المعني بتقييمات مكافحة الفساد (ANEGA)، وذلك من أجل دعم مقاربة تشاركية في جهود تنفيذ إتفاقية الأمم المتّحدة لمكافحة الفساد وفق ما جاء في المادة 13 من الإتفاقية وغيرها من المواد ذات الصلة.

6. مع إنشاء آلية الاستعراض ونمو الإدراك في البلدان العربية لمدى أهمية التقييمات واعتبارها بمثابة حجر زاوية في جهود مكافحة الفساد بما في ذلك تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ومبادرات الإصلاح القطاعي، يتوقع ازدياد الطلب على التعاون في مجال تقييمات النزاهة ومكافحة الفساد بشكل كبير. استجابة لذلك، سوف يعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع شركائه، في إطار مبادرته الإقليمية الجديدة لمكافحة الفساد (2010–2014)[10]،

---

[8] http://www.unodc.org/documents/treaties/UNCAC/COSP/session3/V0987363e.pdf .

[9] سارة ريبوتشي، "تعظيم إمكانات تنفيذ اتفاقية مكافحة الفساد: الاستفادة من القائمة المرجعية للتقييم الذاتي"، مركز U4 لمكافحة الفساد 2009 (www.cmi.no/publications/publication/?3484=maximising-the-potential-of-uncac-implementation).

[10] يتوقع اطلاق المبادرة في الأردن بتاريخ 26–27 تشرين الأول/أكتوبر 2010. لمزيد من المعلومات الرجاء الاتصال عبر البريد الإلكتروني على العنوان anti-corruption@undp-pogar.org .

على تعزيز قدرة الممارسين الحكوميين وغير الحكوميين، بما في ذلك أعضاء الفريقين المذكورين أعلاه، على تصميم وتنفيذ واستخدام تقييمات مكافحة الفساد بشكل يتوافق مع الواقع، مع التركيز على دعم آلية الاستعراض ومساندة سياسات واستراتيجيات مكافحة الفساد الوطنية. بالإضافة إلى ذلك، وفي إطار متابعة توصيات الإجتماع الأول لفريق استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، سيتعاون برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC) من أجل تدريب الخبراء الحكوميين الذين تمت تسميتهم من قبل بلدانهم، بشكل دوري من أجل دعم مشاركتهم الفعالة في آلية الاستعراض.

II. الموضوع

7. يتمحور التدريب حول آلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وهي العملية الرسمية الإلزامية التي ستستخدمها الدول الأطراف من أجل تبادل المعلومات في ما بينها بخصوص التقدم المحرز في مجال تنفيذ الاتفاقية وحاجات المساعدة التقنية المطلوبة. غير أن هذه الآلية لم توضع لتكون مجرد أداة لإعداد التقارير، بل أنها إذا ما استخدمت بشكل صحيح، قد تشكّل أداة إصلاح مبتكرة مملوكة وطنياً وموجّهة بشكل يتوافق مع الواقع الداخلي للبلدان المعنية. من هنا تبرز أهمية تزويد المشاركين بالمعرفة والأدوات اللازمة للمشاركة بفعالية في آلية الاستعراض والمساهمة النشطة في مناقشة السياسات ذات الصلة وجهود التنفيذ الفعلي على الصعيد الوطني.

III. الأهداف

8. الغاية العامة من هذا التدريب هي تعريف المشاركين على تفاصيل آلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتّحدة لمكافحة الفساد وتنمية قدراتهم على المشاركة فيها بصورة أكثر فعالية. وبالتحديد، فإن الدورة التدريبية تسعى إلى:

- تزويد المشاركين بالمعرفة الموضوعية اللازمة في ما يخص أحكام الاتفاقية لتمكينهم من المشاركة في عملية الإستعراض.
- تدريب المشاركين على منهجية الاستعراضات القطرية.
- تمكين المشاركين من استخدام القائمة المرجعية للتقييم الذاتي الشاملة بشكل تفصيلي ومتقن.
- بناء قدرات المشاركين على إعادة تدريب زملائهم على المستوى الوطني.

IV. المشاركون والمدرّبون

9. يشارك في هذا التدريب خبراء حكوميون وضابطو الاتصال الذين تمت تسميتهم من قبل بلدانهم للمشاركة في آلية الاستعراض بالإضافة إلى أعضاء فريق الخبراء الحكوميين العرب للتقييم الذاتي. أما المدربون فينتمون إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

V. المنهجية والوثائق

10. تمّ تصميم التدريب لتحقيق أهداف معرفية معينة بأسلوب تفاعلي خلال ثلاث أيام. وهو يتضمّن جلسات عامة تتيح للخبراء تقديم مداخلاتهم وللمشاركين طرح الأسئلة وتقديم المداخلات بهدف تبادل المعلومات وتوضيح المفاهيم الرئيسة. بالإضافة إلى ذلك، تشمل الدورة تمارين تفاعلية وتطبيقات عملية مستندة إلى سيناريوهات إفتراضية لتوفير فرص تعلم ملموسة للمشاركين. لغات العمل ستكون اللغتين العربية والإنجليزية مع توفير الترجمة الفورية.

11. الوثائق التالية متاحة للمشاركين في التدريب:

- اتفاقية الأمم المتّحدة لمكافحة الفساد.
- الدليل التشريعي لاتفاقية الأمم المتّحدة لمكافحة الفساد.
- قائمة التقييم الذاتي المرجعية الشاملة.
- القرار 1/3 حول آلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم لمكافحة الفساد.
- الإطار المرجعي لآلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم لمكافحة الفساد.
- مبادئ توجيهية للخبراء الحكوميين.
- دليل المستخدم لقياس الفساد.
- بروشور عن عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال مكافحة الفساد.
- مواد تدريبية متعلقة بالتدريبات العملية.
- مواد أخرى يقدّمها المشاركون.

VI. جدول الأعمال

الإثنين 27 أيلول/سبتمبر 2010	
09.00 – 08.30	التسجيل
11.00 – 09.00	الجلسة الأولى **اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد: التطورات الأخيرة ومستجدات تنفيذ الاتفاقية في المنطقة العربية.** ***هدف الجلسة:*** *إعلام المشاركين بخلفية التدريب وأهدافه والأسس التي يستند إليها وتمكينهم من تبادل المعلومات بشأن التطورات المتعلقة بتنفيذ الإتفاقية في بلدانهم.*

- **الكلمات الإفتتاحية**

السيد محمد سعد العلمي الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بتحديث القطاعات العامة، المغرب.

- **الكلمات الترحيبية**

السيدة علياء الدالي، الممثل المقيم بالإنابة في مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في المغرب.

معالي السيد عبد السلام أبو درار، رئيس الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة، المغرب.

السيد جيوفاني غالو، خبير منع الجريمة في قسم شؤون المعاهدات الدولي التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

- **جهود تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في البلدان العربية.**

مداخلات المشاركين.

11.30 – 11.00	استراحة
13.00 – 11.30	الجلسة الثانية

	آلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد: لمحة عامة ***هدف الجلسة:*** *إطلاع المشاركين على منهجية الاستعراض، بما في ذلك المبادئ التوجيهية والخصائص والعلاقة مع مؤتمر الدول الأطراف، وعرض القائمة المرجعية للتقييم الذاتي ومميزاتها وظائفه،ا وتدريبهم على كيفية الاستفادة منها في إطار آلية الاستعراض.*

- **شرح منهجية آلية الاستعراض.**
- **عرض القائمة المرجعية للتقييم الذاتي.**
- **أسئلة وإجابات.**

14.00 – 13.00	**الغداء**

15.45 – 14.00	**الجلسة الثالثة** **آلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد: مراجعة الأحكام الموضوعية المستعرضة.** ***هدف الجلسة:*** *إتاحة الفهم المعمق للشروط الموضوعية اللازمة لتنفيذ الفصل الثالث من اتفاقية الأمم المتحدة مكافحة الفساد (التجريم وإنفاذ القانون).*

- **لمحة عامة حول أحكام الإتفاقية المتعلقة بـ "التجريم وإنفاذ القانون".**
- **تمرين تفاعلي: دراسة مواد مختارة وشرحها.**
- **استخدام القائمة المرجعية لتقييم تنفيذ إحدى المواد المختارة.**

16.00 – 15.45	**استراحة**

17.30 – 16.00	**الجلسة الرابعة** **آلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد: مراجعة الأحكام الموضوعية المستعرضة (تابع).** ***هدف الجلسة:*** *إتاحة الفهم المعمق للشروط الموضوعية اللازمة لتنفيذ الفصل الرابع من اتفاقية الأمم المتحدة مكافحة الفساد (التعاون الدولي).*

- **لمحة عامة حول أحكام الإتفاقية المتعلقة بـ"التعاون الدولي".**
- **تمرين تفاعلي: دراسة المواد المختارة وشرحها.**
- **استخدام القائمة المرجعية لتقييم تنفيذ إحدى المواد المختارة.**

الثلاثاء 28 أيلول /سبتمبر 2010

10.00 – 09.00	**الجلسة الخامسة** **آلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد: دور الخبراء الحكوميين.** ***هدف الجلسة:*** *تزويد المشاركين بمعلومات إرشادية محددة بشأن دور الخبراء الحكوميين خلال الخطوات المختلفة لآلية الاستعراض (التحضير والحوار البناء بين المستعرضين والدولة قيد الاستعراض وإنهاء التقرير القطري)، وتمكينهم من فهم المكونات المختلفة للمخطط النموذجي للتقرير.*

- **إيضاح دور الخبراء الحكوميين في إطار آلية مراجعة اتفاقية مكافحة الفساد.**
- **أسئلة وإجابات.**
- **تشكيل الفرق للتطبيقات العملية.**

10.15 – 10.00	**استراحة**

13.00 – 10.15	**الجلسة السادسة** **التطبيق العملي: خطوة التقييم الذاتي.** ***هدف الجلسة:*** *تنمية القدرة على إجراء التقييم الذاتي كخطوة أولى في آلية الاستعراض.*

- **مقدمة وملاحظات عامة.**
- **تمارين ضمن مجموعات مصغرة.**
- **ملخص العملية التي يجب إجراؤها.**

14.00 – 13.00	**الغداء**

15.45 – 14.00	**الجلسة السابعة** **التطبيق العملي: خطوة استعراض الأقران.** ***هدف الجلسة:*** *تنمية قدرة المشاركين على مراجعة تقارير التقييم الذاتي المقدمة من الدول المستعرضة، وتعرفهم على الوسائل المختلفة لجمع المزيد من المعلومات.*

- **تمارين ضمن مجموعات مصغرة.**
- **اجراء الاستعراض.**

16.00 – 15.45	**استراحة**

17.30 – 16.00	**الجلسة الثامنة** **التطبيق العملي: خطوة إعداد التقرير.** ***هدف الجلسة:*** *تنمية القدرة على إعداد التقارير القطرية بالاستناد إلى المخطط النموذجي.*

- **مقدمة وملاحظات عامة.**
- **تمارين ضمن مجموعات مصغرة.**

الأربعاء 29 أيلول/سبتمبر 2010

10.30 – 09.00	**الجلسة التاسعة** **عرض النتائج النهائية للتطبيقات العملية.** ***هدف الجلسة:*** *عرض النتائج النهائية للتطبيقات العملية وتمكين المشاركين من مناقشة ما توصلوا إليه مع المدربين وباقي المشاركين.*

- **مداخلات ضمن مجموعات مصغرة.**
- **ملاحظات حول التمارين العملية.**

11.00 – 10.30	**استراحة**

13.00 – 11.00	**الجلسة العاشرة** **تعزيز المفاهيم والمهارات: مراجعة خطوات آلية استعراض اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.** ***هدف الجلسة:*** *توفير فرصة للمشاركين من أجل مراجعة المكونات الأساسية للتدريب باستخدام مادة إضافية من مواد الإتفاقية، وعرض النتائج النهائية أمام باقي المشاركين.*

- **مقدمة وملاحظات عامة.**
- **تمارين ضمن مجموعات مصغرة.**

14.00 – 13.00	**الغداء**

16.00 – 14.00	**الجلسة الحادية عشرة** **تعظيم الإفادة من آلية استعراض اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد: مفاهيم وتجارب.** ***هدف الجلسة:*** *تعزيز التبادل المعرفي بشأن إمكانيات تعظيم الإفادة من آلية الاستعراض من أجل دعم الحوار وجهود تنفيذ اتفاقية مكافحة الفساد على المستوى الوطني.*

- **عرض الوسائل لتعظيم الإفادة من تقييمات مكافحة الفساد على المستوى القطري.**
- **تجارب من المنطقة وخارجها.**
- **استكمال التقييمات المتعلقة بالاتفاقية من خلال التقييمات الموجهة داخلياً.**
- **مناقشات عامة.**

16.30 – 16.00	**استراحة**

17.30 – 16.30	**الجلسة الثانية عشرة** ***هدف الجلسة:*** *تمكين المشاركين من تبادل ملاحظاتهم بشأن التدريب وطرح أفكار للمتابعة وتوسيع التعاون.*

- **ملاحظات المشاركين.**
- **كلمات ختامية.**

19.30	عشاء